

قرار :

مادة ١ - إعادة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية على الوجه الآتي :

رئيس	رئيس مجلس إدارة المؤسسة
مدير عام المؤسسة	رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لمعدات الصيد
رئيس مجلس إدارة شركة المصايد الشمالية	رئيس مجلس إدارة شركة المصايد الجنوبية
رئيس مجلس إدارة شركة المصايد والبحار والمصايد	رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لمصايد أعالي البحار
رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لتسويق الأسماك	أحد وكلاء وزارة الزراعة يختاره وزير الزراعة

على أن يكون الأربعة الآخرون أعضاء غير متفرغين .

مادة ٢ - على وزير الزراعة واستصلاح الأراضي تنفيذ هذا القرار ما صدر بهاسة الجمهورية في ٢٠ شوال سنة ١٣٩٢ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٢) أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٠٠ لسنة ١٩٧٢

بتعيين مدير هيئة الطاقة الذرية بالفئة الممتازة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛
وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ؛

قرار :

مادة ١ - تعيين السيد الدكتور محمد عبدالمعبود الحليلى ، مدير هيئة الطاقة الذرية بالفئة الممتازة (٢٠٠٠ جنيه سنويا) مع منحه بدل التمثيل المقرر لشاغلي وظائف وكيل أول بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بهاسة الجمهورية في ٢٧ شوال سنة ١٣٩٢ (٢ ديسمبر سنة ١٩٧٢) أنور السادات

كما أشارت إلى أن المبلغ اللازم للتعبئة عن نزع الملكية البالغ قدره ١٥٠٠ جنيه قد أودع تحت تصرف مصلحة المساحة بموجب الشيك رقم ٣٧٣٤٦٢ بتاريخ ١٩/٨/١٩٧١ ، وطلبت استصدار قرار رئيس الجمهورية باعتبار مشروع إقامة المحطة المذكورة من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض اللازمة له بطريق التنفيذ المباشر طبقاً لحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له .

ويتشرف وزير الإسكان والشهد بمرض مشروع القرار المرافق مفرغاً في الضيقة القانونية برجاء التفضل باعتماده في حالة الموافقة ما

وزير الإسكان والشهد

مهندس : عبد العزيز كمال

كشف

تحديد عن الموقع المختار لإقامة محطة مجارى رقم ٢

بمنطقة الهرم - مدينة الجيزة

٧ قراريط و ٥ أسهم تعادل ١٢٦٥ متراً مربعاً بحوض أم عسكر رقم ٩ و ١٧ ، الحد البحرى : فاصل حوضين ترعة نصر عمومية بحسبها بطول ٢٨,٢٠ متراً والشرق القطعة ١٨ بحوضه بطول ٤٥ متراً والقبلى باقى القطعة ١٧ بحوضه بطول ٢٨,٥٠ متراً والغربى القطعة ١٦ بحوضه بطول ٤٥ متراً .

بيان الملكية حسب وارد دفتر المساحة المعمول سنة ١٩٣٦

القطعة ١٧ بحوضه باسم وقف أهل محمد حسن المنوفى .

مفتش المساحة بالجيزة
(إمضاء)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٦١ لسنة ١٩٧٢

بإعادة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ؛
وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٢ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٧١ بتبعية المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية لوزير الزراعة والإصلاح الزراعى ؛